### صرخات للصناعيين تطلب خفض أسعار الكهرباء

# مصادر لـ«الوطن»: دراسة لإصدار صك تشريعي لتخفيض الرسوم المالية على أسعار الكهرباء للصناعيين

| هناء غانم

علمت «الوطن» من مصادر مطلعة أن وزارة الكهرباء تعمل على إعداد دراسة لإصدار صك تشريعي يقضي بتخفيض الرسوم المالية على أسعار الكهرباء للصناعيين بما يضمن استمرار دوران عجلة الصناعة من خلال تخفيض تكاليف الطاقة الكهربائية التي هي أساس العملية الإنتاجية وبما يتناسب مع الأسعار العالمية ودول الجوار.

«الوطن» تواصلت مع عدد من الصناعيين في المحافظات حيث أجمعت كافة القطاعات الصناعية على ضرورة إصدار قرارات إسعافية سريعة لتخفيض أسعار الكهرباء الذي سيكون له أثر إيجابي في تنافسية قطاعاتهم محلياً وإقليمياً إضافة إلى تحسين جودة وأسعار الخدمات والسلع المقدمة للمستهلكين ورفع مستوى خدماتها وتنافسيتها ولاسيما بعد الرفع الأخير لأسعار الكهرباء.

عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها مهند دعدوش قال: إن أي قرار تصدره الجهات الوصائية إذا لم يترافق مع تخفيض أسعار الكهرباء والمحروقات لن يلقى صداه على أرض الواقع، مضيفاً: إننا نؤمن بتوجه الحكومة بعدم تخفيض أسعار المازوت باعتباره يستخدم للعديد من الأغراض، لكن تخفيض أسعار الكهرباء والفيول الذي لا يستخدم إلا للحاجات الصناعية ولا يمكن التلاعب به سوف ينعكس مباشرة على الإنتاج.

ونوه بأن كل ما تقوم به الحكومة من إجراءات مهم في هذه الظروف ولاسيما قرار اللجنة الاقتصادية الأخير القاضي بالسماح باستيراد مادة الأقمشة المصنرة غير المنتجة محلياً ولكافة المستوردين يعتبر المنقذ للصناعات النسيجية لأن القطاع الصناعي كان بانتظاره منذ فترة ولاسيما المصابغ والحياكة، مبيناً أن نتائجه اليوم مرهونة بتخفيض أسعار الكهرباء لأن كلف التشغيل أصبحت مرتفعة جداً.

وأفاد دعدوش أن تكاليف الإنتاج ارتفعت أضعافاً مضاعفة بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء والمحروقات خلال العام الحالي. معتبراً أن سورية أصبحت أغلى دولة في تسعيرة الكهرباء بين دول الجوار بعيداً عن المقارنة مع مصر التي تقدم الكهرباء للصناعيين مجاناً.

وأشار دعدوش إلى أن المنشآت الصناعية وخاصة النسيجية تعاني من نقص موارد الطاقة والكهرباء بشكل كبير وقلة توفر مادة المازوت والفيول لعمل المولدات ناهيك عن الضرائب وكل ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر المنتج النسيجي وضعف المنافسة الخارجية وضعف في السوق الداخلية مما سيؤدي حتماً إلى توقف مهنة صناعة الألبسة بشكل كامل الأمر الذي يتطلب من الجهات الوصائية إيجاد صيغة مناسبة لتخفيض أسعار الكهرباء وتزويد الصناعيين بالكميات المطلوبة من المحروقات ليتمكنوا من تشغيل معاملهم واستمرار عجلة الإنتاج الصناعي.

نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة حلب مصطفى كواية أكد لـ«الوطن» أن الكهرباء تشكل عصب الصناعة ومن دونها لا يوجد إنتاج، لافتا إلى أن ارتفاع أسعار الكهرباء كان له انعكاس سلبي على الصناعة رغم أن مطالب الصناعيين الخاصة بالأقمشة لاقت صداها عندها الحكومة ما يدلل على أن هناك جدية وتعاطياً مختلفاً مع المشاكل التي تواجه الصناعة في مدينة حلب وغيرها من المحافظات.

وعاد كواية ليؤكد أن الكهرباء تشكل مطلب الصناعيين الأساسي، وتخفيض أسعار الكهرباء اليوم هو مطلب كل الصناعيين لإقلاع العجلة الإنتاجية وتنشيط المنشآت الصناعية لتعمل بطاقات أكبر.

وذكر الصناعيون أن أهم عامل يقتل الصناعة في أي بلد في العالم هو ارتفاع تكلفة المنتج حوامل الطاقة والمواد الأولية في سورية، وهي تعد من الأغلى عالمياً، حيث تصل كلفة الكيلو واط الساعي ١٧ سنتاً علماً أن سعر الكيلو واط في تركيا ٩ سنتات، الأردن ١١ سنتاً مصر ٣ سنتات السعودية ٤،٨ سنتات، ألمانيا ٩ سنتات.

وأكدوا أن تكلفة المحروقات أيضاً أغلى من السعر العالمي وهي تعد من الأغلى عالمياً. حيث يصل سعر ١ كغ فيول ٨،٤٠٠ ليرة سورية وهو يساوي أكثر من ضعف سعر مثيله من حيث التصنيف في العالم. وفي سورية تكلفة المواد الأولية المستوردة تعد من الأغلى عالمياً. أعلى من بلد المنشأ كحد أدنى ٣٠ بالمئة وتصل إلى أكثر من ٦٠ بالمئة.

ومن الجدير ذكره أن الصناعيين في غرفة صناعة دمشق وريفها كانوا قد اجتمعوا مؤخراً مع وزارة الكهرباء بهدف بحث واقع الكهرباء وسعر الكيلو الواط الساعي للكهرباء محليا مع سعر الكهرباء في الدول المجاورة والسعر العالمي، وضرورة تخفيض أسعار الكهرباء مؤكدين أن فاتورة الطاقة تعد أحد أهم التحديات التي تواجههم بسبب حجم كلف الطاقة الكبير بعد ارتفاع أسعارها.

حيث أكد وزير الكهرباء أنه وفقاً للتكاليف الحقيقية لتوليد الكهرباء يبلغ الدعم الحكومي لهذا الملف بما يقدر بـ١٨ ألف مليار، مشيراً إلى جهود الوزارة لتخفيض الرسوم الضريبية على فاتورة الكهرباء من ٢٢ إلى ٧ بالمئة مما سيساهم في تخفيض فاتورة الكهرباء، كما نوه بأن الوزارة قدمت ٩٦ ملياراً ضمن برنامج دعم مشروع الطاقة البديلة من خلال منح قروض ودعم فوائد القروض للمشاريع الصغيرة والمشاريع الزراعية والاستهلاك المنزلي. مشدداً على التوجه لاستخدام الطاقة البديلة لتوفير جزء من احتياجات المنشآت الصناعية، ومؤكداً دعم الوزارة وتقديم كل التسهيلات لهذه المنشآت حيث أشار الوزير بأنه سيتم تكليف المركز الوطني لبحوث الطاقة لتقديم دراسة وتدقيق طاقي للمنشآت الصناعية التي ترغب بتخفيض استهلاك الكهرباء في منشآتها، مضيفاً إنه سيتم تطبيق القراءة الآلية لتأشيرة العداد في المدن الصناعية.

رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري أكد أن تخفيض تكاليف حوامل الطاقة يهدف للحفاظ على استمرار العملية الإنتاجية في واقع اقتصادي صعب وانخفاض للقدرة الشرائية للمواطن، كما أشار المصري إلى أهمية تسعير الكهرباء بالسعر العالمي كدول الجوار أسوة بتسعير المشتقات النفطية مع استمرار الدعم الحكومي لحوامل الطاقة وذلك بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج ليستطيع المنتج المحلي المنافسة خارجيا والحفاظ على خط بياني تصاعدي للعملية التصديرية.

وأضاف المصري: إن من واجب الغرف الصناعية الإضاءة على مشاريع الطاقة المتجددة وأن يكون هذا الطرح محوراً أساسياً في كل اجتماع مع الصناعيين، والمشاركة في إقامة مشاريع الطاقات المتجددة في المدن والمناطق الصناعية.

وكان قد أكد لـ«الوطن» أن ارتفاع أسعار الكهرباء يعتبر هاجساً للصناعيين مبيناً أن الكهرباء تعد مدخلا من مدخلات الإنتاج الرئيسة للقطاعات الصناعية، وأن أي تأثير على انخفاض هذه الكلف سيزيد ويعزز من التنافسية وزيادة الحصة السوقية في الأسواق المحلية والإقليمية. وأضاف المصري إننا كصناعيين نطالب أن يتم التعامل مع الصناعيين بخصوص أسعار الكهرباء وفقاً للأسعار العالمية وذلك أسوة بأسعار المشتقات النفطية من الفيول والغاز والبنزين التي تسعر وفقاً للسعر العالمي.

### «العقاري» و«التجاري» يعدان باستمرار خدمة الصرافات خلال العطلة

# مدير الدفع الإلكتروني لـ«الوطن»: رواتب المتقاعدين العسكريين غداً في الصرافات

| عبد الهادي شباط

كشف مدير الدفع الإلكتروني في المصرف العقاري سامر سليمان أن رواتب المتقاعدين العسكريين ستتم تغذيتها في صرافات العقاري غداً (الإثنين) مقدراً حجم هذه الكتلة المالية بنحو ٢٣ مليار ليرة.

وأوضح أنه تم توزيع مهام تشغيل الصرافات الآلية في العقاري وكما تكليف ٣ فروع غداً تشغيل الصرافات العائدة لها وهي فرع دمشق والحريقة والمزة في حين ستكون صرافات فرعي التعاوني والحريقة في الخدمة يوم الإثنين، بينما ستكون فروع المحافظات على النحو الآتي في محافظة حلب فرع باب جنين يوم الأحد، وفي فرع العزيزية يوم الإثنين وفي محافظة اللاذقية فرع الكاملية ليوم الأحد، وفرع تشرين، يوم الإثنين.

أما فروع حمص- حماة- دير الزور- طرطوس- درعا- السويداء- الحسكة- النبك- صافيتا- جبلة- بانياس، أيام الأحد والإثنين.

وبين أن هذه التعاميم والمهام جاءت بناءً على قرار رئاسة مجلس الوزراء الذي حدد عطلة عيد الفطر بدءاً من ٤/٧ حتى ٤/١٣، وعلى توجيهات الجهات الوصائية.

وفي المصرف التجاري السوري تم التعميم بأن إدارة المصرف التجاري السوري طلبت من مديري الفروع كلها متابعة تغذية الصرافات طوال أيام عطلة العيد والتأكد من وجودها في الخدمة، وإبلاغ دائرة الدعم الفني بالأعطال، وتكليف مناوبين من مديرية الشؤون التقنية ومديرية الدفع الإلكتروني متابعة أعطال الصرافات خلال أيام العطلة.

بينما تُكلف الفروع بالدوام أيام العطلة بقبول السحوبات والإيداعات النقدية في حسابات كل القطاعات، وأوامر التحويل بين فروع المصرف، وتحدد مدة فتح الصندوق من الساعة ٩،٣٠ صباحاً حتى الساعة ١٣،٠٠ ظهراً ليتم الجرد أصولاً.

وبين التجاري السوري عبر حساباته الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي الفروع المناوبة بدمشق وباقي المحافظات.

وكان مدير الدفع الإلكتروني في المصرف التجاري السوري وسيم العلي أكد لـ«الوطن» أن الربط مع صرافات العقاري تم بشكله النهائي وتم تلافي كل الملاحظات التي حدثت خلال فترة الاختبارات وحالياً الخدمة متاحة بين صرافات التجاري السوري والعقاري ضمن محددات البنك المركزي (سقف السحب اليومي)

٢٠٠ ألف ليرة لقاء عمولة ألف ليرة.

بينما أوضح أن حجم الكتلة النقدية التي تتم تغذية الصرافات بها شهرياً يتجاوز ١٠٠ مليار ليرة وهي كتلة الأجور والرواتب والتعويضات للموظفين معاشاتهم وحساباتهم لدى التجاري السوري، علماً أن سعة الصراف لا تتجاوز ٤٠ مليون ليرة من الفئة النقدية ٥ آلاف ليرة وأن عدد الصرافات العاملة لدى التجاري السوري نحو ٣٨٣ صرافاً آلياً موزعة على فروع التجاري السوري في مختلف المناطق يضاف إليها تفعيل نحو ١٢٥ نقطة بيع في فروع التجاري السوري ونحو ٢٥ نقطة بيع تم تفعيلها في فروع المصرف الزراعي في المناطق النائية لتأمين الخدمة في هذه المناطق.

### ملوك البطاطا يحتكرونها

# مصدر في سوق الهال لـ«الوطن»: بعض المستوردين خزنوها في براداتهم ولم يطرحوها في السوق

| رامز محفوظ

كشف مصدر في سوق الهال لـ«الوطن» عن استغلال بعض تجار ومصدري الخضر والفواكه الذين حصلوا على إجازات استيراد لمادة البطاطا وفقاً لقرار رئاسة مجلس الوزراء بالسماح باستيراد ٣٠ ألف طن من البطاطا لتحقيق مكاسب شخصية، وذلك من خلال قيامهم باستيراد البطاطا المصرية واحتكارها وعدم طرحها في السوق ووضعها في وحدات تبريد خاصة بهم من أجل القيام بطرحها وبكميات قليلة بعد انتهاء إنتاج العروة الربيعية وبيعها بأسعار مرتفعة للمستهلك.

وأشار إلى أنه إلى حين بدء إنتاج العروة الصيفية للبطاطا الذي سيبدأ خلال شهر حزيران ستحدث فجوة ونقص في المادة بالسوق ومن المتوقع أن يرتفع سعر الكيلو الواحد منها في السوق قريباً ويصل إلى حدود ١٥ ألف ليرة أو أكثر في حال لم يقم التجار الذين استوردوا البطاطا بطرحها في السوق بأسرع وقت وبكميات جيدة لتغطية النقص في المادة، مؤكداً أن إنتاج العروة الربيعية للبطاطا ضعيف خلال هذا العام وسعرها في السوق مرتفع حالياً ووصل سعر الكيلو اليوم في السوق لحدود ١٠ آلاف ليرة وخلال أيام سينتهي إنتاج هذه العروة، لذا لابد من إيجاد حل للنقص في المادة من خلال تشديد الرقابة التموينية على الأسواق ومداهمة دوريات التموين لوحدات التبريد الخاصة بمستوردي المادة من أجل منعهم من احتكار المادة وطرحها في الأسواق بأسعار مناسبة للمستهلك.

وأوضح المصدر أن حاجة كل محافظة من مادة البطاطا يومياً بحدود ٥٠ طناً وعلى الأرجح بسبب احتكارها من بعض المستوردين ستطرح في كل المحافظات بكميات قليلة وهذا الأمر سيرفع سعرها في السوق، لافتاً إلى أن الهدف من قرار السماح باستيراد البطاطا توفير المادة في السوق خلال الفترة التي ينخفض فيها إنتاج البطاطا المحلية وبيعها للمستهلك بأسعار مقبولة وليس احتكارها من بعض المستوردين الذين يسعون إلى تحقيق أرباح كبيرة على حساب المواطن وخصوصاً أن البطاطا تعتبر من المواد الأساسية للمواطن والتي يستهلكها بشكل كبير.

وطالب المصدر في ختام حديثه بضرورة متابعة الموضوع من المعنيين وتوفيرها في السوق خلال فترة الفجوة كي لا يتكرر سيناريو الثوم بالنسبة للبطاطا حيث وصل سعر الكيلو منه خلال العام الماضي لأكثر من ٧٥ ألف ليرة.

وكان رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس قد وافق منذ أكثر من شهر ونصف الشهر على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة السماح باستيراد ٣٠ ألف طن من بطاطا الطعام على أن يتم البدء بدخولها للبلاد بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٥ وما بعد حتى موعد أقصاه ٢٠٢٤/٤/١٥.

وتضمنت التوصية أيضاً السماح باستيراد كمية ١٠٠٠ طن من مادة الثوم بغض النظر عن بلد المنشأ على أن ترد الكمية خلال موعد أقصاه ٤٥ يوماً من تاريخ صدور هذه التوصية.

### الذهب يقفز إلى ٩٠٧ آلاف ليرة للغرام

# نائب رئيس جمعية الصاغة لـ«الوطن»: أول مرة يسجل هذا السعر.. والسبب ارتفاع الأسعار عالمياً

| راما العلاف

شهدت أسعار الذهب في السوق المحلية أمس ارتفاعاً غير مسبوق، حيث سجل غرام الذهب عيار ٢١ قيراط وللمرة الأولى سعر ٩٠٧ آلاف ليرة، مرتفعاً ١٤ ألف ليرة سورية للغرام الواحد عن السعر الذي سجله الخميس الفائت.

وفقاً للنشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق اليوم، سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر ٩٠٧ آلاف ليرة وسعر شراء ٩٠٦ آلاف ليرة، على حين سجل الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ٧٧٧٤٢٩ ليرة وسعر شراء ٧٧٦٤٢٩ ليرة.

وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ٣٢ مليوناً و٥٨٧ ألف ليرة، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ٧ ملايين و٥٣٥ ألف ليرة.

نائب رئيس الجمعية الحرفية للصاغة بدمشق إلياس ملكية أكد في حديثه لـ«الوطن» أن هذه المرة الأولى التي يسجل بها غرام الذهب المحلي هذا الارتفاع، معيداً ذلك إلى ارتفاع أسعار الذهب عالمياً.

ولفت ملكية إلى انخفاض الإقبال على شراء الذهب في الوقت الحالي وتراجع حجم المبيعات اليومي مقدراً المبيعات اليومية في دمشق بحوالي كيلو إلى ٢،٥ كيلو ذهب.

الجمعية أكدت على الحرفيين ضرورة الالتزام والتقيد بالتسعيرة النظامية الصادرة عنها.

#### عالمياً

عالمياً سجل المعدن الثمين مستويات قياسية خلال خمس جلسات تداول متتالية، حيث وصل إلى ذروة بلغت ٢،٣٠٥،٠٤ دولارات للأونصة يوم الخميس، ويمثل ذلك زيادة بنسبة ١٢ بالمئة منذ بداية العام.

وقد دفع الارتفاع المثير للإعجاب في أسعار الذهب نيكي شيلز، رئيس إستراتيجية المعادن في مصفاة الذهب السويسرية MKS PAMP، إلى مراجعة توقعاتها لمتوسط سعر الذهب لعام ٢٠٢٤ بالزيادة بمقدار ١٥٠ دولاراً ليصل إلى ٢٢٠٠ دولار للأونصة.

وما يزال المحللون متفائلين بشأن آفاق الذهب، وأشار محللو شركة Marex إلى صعوبة التنبؤ بذروة السوق حيث لا توجد مستويات مقاومة واضحة على الرسوم البيانية.

ويدعم هذا الاتجاه الصعودي الأداء القوي لأسواق الذهب خارج البورصة والعقود الآجلة، التي شهدت زيادة بنسبة ٤٠ بالمئة في أحجام التداول، وفقاً لمجلس الذهب العالمي، علاوة على ذلك، هناك نشاط ملحوظ في سوق خيارات الذهب، ما يشير إلى اهتمام خاص بالذهب مقارنة بالأصول الأخرى مثل الأسهم والسندات.

واستشرافاً للمستقبل، يتوقع العديد من المحللين أن تصل أسعار الذهب إلى مستويات مرتفعة جديدة إذا بدأ الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في خفض أسعار الفائدة الرئيسية، ما قد يعزز الطلب من المستثمرين الذين يقفون حالياً على الهامش، بما في ذلك أصحاب صناديق الذهب المتداولة في البورصة المدعومة فعلياً.

ويحافظ المحللون في بنك أوف أميركا على تقديراتهم لسعر الذهب عند ٢،٤٠٠ دولار للأونصة هذا العام، ويتوقف ذلك على توقيت خفض أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي، حتى لو حدث ذلك في وقت متأخر عن الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

ويأتي الارتفاع الأخير في قيمة الذهب بعد قفزة ملحوظة بنسبة ٩،٣ بالمئة في آذار، مسجلاً أقوى زيادة شهرية منذ تموز ٢٠٢٠، على الرغم من وجود رياح معاكسة للاقتصاد الكلي مثل قوة الدولار وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الولايات المتحدة، تعكس مرونة السوق والمراجعة التصاعدية لتوقعات الأسعار استمرار الاهتمام بالذهب كأصل استثماري وأصل للحفاظ على الثروة.

> ملكية: تراجع في مبيعات الذهب لـ ٢،٥ كيلو غرام يومياً